بهاء الدين ابن النحاس وآراؤه النحوية

د. محمد محمود سعيد الكيلاني
جامعة الموصل ـ كلية التربية
قسم اللغة العربية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

يتصدى هذا البحث بمجمل محاوره للكشف عن دور النحوي ابن النحاس الحلبي ومساهمته في إثراء الدرس النحوي، بوصفه علماً من أعلام العربية وأئمتها الفضلاء في القرن السابع الهجري، فهذه الشخصية على الرغم من امتداد آرائها في كتب النحاة المختلفة إلا أنها لم تحظ بدراسة من قبل الباحثين والدارسين، فكان البحث محاولة جادة لرسم معالم فكر هذه الشخصية من خلال صدى كتابه (التعليقة) فضلاً عن رصد آرائه الكثيرة والمتنوعة في ثنايا كتب النحاة المتأخرين.

* * * * * * *

الحمد لله غافر الذنب وقابل التوب، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله المطهرين وصحبه المخلصين، وبعد:–

فإن استيعاب التراث اللغوي عنصر أساس في تكوين النظرية اللغوية العربية المعاصرة، بدل الارتماء في أحضان الاستلاب المنهجي الذي تستدعيه النظريات الغربية المعاصرة، ذات المرجعيات الفكرية المظنون بها، ومن هنا تتأتى أهمية دراسة التراث الفكري اللغوي العربي، وإبراز دور الشخصيات النحوية في بلورة النظرية العربية.

ويتحقق استكمال بناء هذه النظرية – حسب وجهة نظرنا – بإعادة قراءة التراث اللغوي واستقرائه بنظرة مستوعبة وإخراج ما فيه من كنوز، وكذلك تحقيق ما تبقى من

المخطوطات اللغوية الأصيلة ذات القيمة الفعلية في الدرس اللغوي، فضلاً عن جمع الآراء المتناثرة للعلماء الذين أسهموا في مسيرة الدرس اللغوي.

ولعل من النحاة البارزين في هذا التراث اللغوي، الذين امتدت آراؤهم وتشعبت في الموسوعات النحوية: بهاء الدين محمد بن ابراهيم ابن أبي نصر النحاس الحلبي (١)، صاحب كتاب (التعليقة) المشهور، الذي تواردت كتب التراجم على نعته بالنبوغ، فهو (حجة العرب)(٢)، و(شيخ العربية في الديار المصرية)(٣)، و(شيخ الديار المصرية في علم اللسان)(٤)، وإنه (من أذكياء أهل زمانه)(٥) وكان (علاّمة في النحو واللغة والتصريف)(٦)، وتظهر قيمة هذه الأوصاف إذا أحطنا علماً بالحياة العقلية في القرن السابع من الهجرة المباركة في مصر والشام، ولاسيما في علم النحو (٧).

ولادته:

كانت ولادة ابن النحاس بحلب في (سلخ) جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وست مئة (٦٢٧هـ) من الهجرة المباركة (٨)، وقضى طفولته وشطراً من شبابه في مدينة حلب مشتغلا في علوم الأدب، والقراءات، والخلاف (٩)، ولا تسعفنا المصادر بغير هذا عن حياته في حلب، ثم إنه دخل ((مصر لما خرج من حلب، وأخذ عن بقايا شيوخها، ثم جلس للإفادة، وتخرج به جماعة من الأئمة))(١٠) وكان انتقاله من الشام إلى مصر مسألة طبيعية، فالبلدان كانا يخضعان معاً لسلطة واحدة في أغلب عصر الحروب الصليبية، فضلا عن التقارب المعرفي الذي حصل بينهما آنذاك، لذلك ((كان العلماء يتنقلون بين بلاد القطرين معا، فكان – في كثير من الأحيان – يصعب تخصيص عالم بقطر دون سواه))(١١) وفي مصر سطع نجمه، وذاع صيته، فتولى مشيخة التفسير بالجامع الطولوني(١٢)، والقبة المنصورية(١٣) فتخرج على يده العلماء والأفاضل.

زهده وأمانته:

على الرغم من المكانة المرموقة التي وصل إليها ابن النحاس في مصر، إلا أن المصادر اتفقت على نعته بالبعد عن الدنيا والتوجه إلى الآخرة(١٤)، فقد كان حسن الخلق،

بعيداً عن التكلف، كثير العبادة، موفور المروءة، وكان ينهى عن الخوض في العقائد، ويسعى في حاجات الناس، وكان له ولع باقتناء الكتب، فقد ملأت عليه حياته، حتى انه لم يتزوج ولعل اقرب ما يصور لنا حاله، بيتان من الشعر تناقلتهما عنه كتب التراجم، يقول فيهما:

إني تركت لذي الورى دنياهم وظللت انتظر الممات وأرقب

وقطعت في الدنيا العلائق ليس لي ولد يموت ولا عقار يحزن

ومن طريف ما يروى عنه انه لم يأكل العنب، فسئل في ذلك، فقال: لأني أحبه، فآثرت أن يكون نصيبي في الجنة.

ونتيجة لهذه الصفات الحميدة، والخصال الطيبة، شهر عنه أنه إذا أنفرد بشهادة، حكم القاضي في تلك القضية، ثقة بدينه وورعه، ولعل هذه الخلال الحسنة هي التي أورثته أمانة علمية أشاد بها بعض من ترجم له، فالسيوطي (ت٩١١هـ) يشير الى أمانته العلمية، معرضاً في الوقت نفسه بأحد معاصريه، فعند كلامه على أن الفروع هي المحتاجة الى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، يقول في الاشباه والنظائر[١٥]((قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة): وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه)) ثم قال معلقا على ذلك ((وأنظر الى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته، كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني، نقلها عن أبيه، ولم تسطر في كتاب، فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين، وهي:(كتاب المعجزات الكبير) و (وكتاب الخصائص الصغرى)، وغير ذلك فسرقها وضمها وغيرها، مما سرقه من كتب الخضيري والسخاوي في مجموع، وادعاه لنفسه، ولم يعزُ الى كتبي، وكتب الخضيري والسخاوي، شيئا مما نقله منها، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم))[١٦].

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ ابن النحاس على عدد من أعلام العربية والقراءات والحديث في عصره، فقد قرأ القرآن على أبي عبد الله الفاسي[١٧] (ت٦٥٦هـ) ثم درس القراءات القرآنية [١٨]، وأخذ بنصيب طيب من علم الحديث الشريف[١٩] على يد عدد من علماء حلب في هذا المجال [٢٠].

ولعل بداية أخذه النحو كانت على يد موفق الدين بن يعيش (٢١) (ت ٦٤٣ هـ) ذلك أن ابن يعيش توفي ولما يجاوز ابن النحاس السادسة عشرة من عمره.

تم درس كتاب سيبويه على اثنين من كبار علماء العربية، أولهما: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عمرون الحلبي(٢٢) (ت٦٤٩هـ) وكان ابن النحاس يكثر من ذكره في (التعليقة على المقرب) ويترحم عليه مما يدل على مدى تأثره به (٢٣)

والآخر: هو الشيخ علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي (٢٤) (ت ٦٦١هـ). وتتلمذ في النحو واللغة على ابن مالك (٢٥) (ت ٦٧٢ هـ) وهو أشهر من أن يعرف به.

أما تلاميذه فإن كتب التراجم تبهم علينا أسماءهم، إذ تتردد فيها عبارات متشابهة في ألفاظها ومؤداها، مثل: (تخرجت به الطلبة وصاروا أئمة)(٢٦) و(تخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب)(٢٧).

ومن مشاهير تلاميذه الذين وقفنا عليهم: أحمد بن عبد القادر ابن مكتوم (٢٨) (ت٧٤٩هـ) ولعل أشهر تلاميذه المفسر النحوي أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، كما تروي كتب التراجم أن ابن النحاس ((روى كتاب سيبويه، والايضاح والتكملة لأبي علي، والمفصل، والحماسة وديوان حبيب، وديوان المتنبي، وأبي العلاء المعري، وكتاب الصحاح للجوهري، الجميع بالسماع وسمع منه جميعه أبو حيان، خلا الصحاح))(٢٩) ومن تلامذته المشهورين أيضا شمس الدين الذهبي(٣٠)(٧٤٨هـ).

حلقة الوصل بين ابن مالك و أبي حيان:

مما يلفت نظر الباحث أن تشيع بعض المقولات التي أساسها كتب التراجم ثم تبنى عليها أحكام واستنتاجات من غير أن تحاكم هذه المقولات بميزان النقد ولو يسيرا، كي نمتحن مدى صدقها، ومن هذه المقولات ما ذكر من علاقة أبي حيان بابن مالك، فقد ذكر المقري في نفح الطيب(٣١) أن أبا حيان لم يأخذ عن ابن مالك على الرغم من انه عاصره لنحو ثلاثين سنة،

مما دفع بعض المعاصرين إلى الكلام على (غرور أبي حيان) وعلى (منافسة الشبان للشيوخ والإزراء عليهم)(٣٢) إلى غير ذلك.

والحق أن كلام المقري ليس دقيقا، فالثابت أن ولادة ابي حيان كانت سنة (٦٥٤هـ) ووفاة ابن مالك كانت سنة (٦٧٢هـ) فالمعاصرة بينهما كانت مدة ثمانية عشر سنة وليس ثلاثين سنة !! أي: أن أبا حيان كان في بدايات أخذه عن الشيوخ العلوم المتخصصة حينما توفي ابن مالك، فضلا عن بعد الشقة بين الرجلين.

وحققت الدكتورة خديجة الحديثي(٣٣) مغادرة ابن مالك للأندلس بين (٦٢٥-٦٣٠هـ) أي قبل ولادة أبي حيان، في حين غادر أبو حيان الأندلس سنة (٦٧٨هـ) أو (٦٧٩هـ) أي بعد وفاة ابن مالك بسنوات، وعلى هذا فلم يكن اللقاء بينهما ممكننا، لا في الأندلس ولا في المشرق.

وتحقق الاتصال بين الرجلين من خلال ابن النحاس الذي كان حلقة وصل بين الرجلين، فقد كان ابن النحاس ((احد تلامذة ابن مالك))(٣٤)، وكان يكبر شيخه ويجله، وكان ((لا يذكره إلا بأحسن ذكر))(٣٥).

وكان أبو حيان تلميذا لابن النحاس، أفاد منه الكثير، كما أوضحنا لك سابقا، وكان أبو حيان كثير الذكر لشيخه ابن النحاس في مصنفاته (٣٦)المختلفة، ومن هنا يتضح لنا أن ابن النحاس كان حلقة الوصل بين هذين العلمين الكبيرين، وأن كلام صاحب (نفح الطيب) لم يكن دقيقاً.

مصنفاته:

لم يكن ابن النحاس مكثرا من التصنيف، على الرغم من سعة ثقافته في حقول المعرفة المتشعبة، وكأنه قد اكتفى بالدروس التي كان يلقيها في الجامع الطولوني، والقبة المنصورية.

ومع هذا فقد ترك لنا طائفة من المصنفات هي:

١- ديوان شعر: وقد طبع في بيروت عام ١٣١٣هـ(٣٧).

٢- شرح ديوان امرئ القيس، ومنه نسخة بالاسكوريال (٣٨).

٣- شرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو، لأبي المحاسن إسماعيل بن علي بن الشواء الحلبي (٦٣٥هـ)، وتوجد نسخة منه في مكتبة كوبر يلي محمد باشا في اسطنبول برقم ١٤٩٩هـ(٣٩).

٤- التعليقة على المقرب: منذ وضع ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) كتابه: المقرب في النحو، نشأت حوله دراسات كثيرة بين منتقد، أو شارح، أو معلق، ولاسيما عند الأندلسيين، الذين ألف الكتاب في بيئتهم (٤٠).

وفي الشرق تناوله طائفة في المشارقة بالدرس والتعليق منهم:

بهاء الدين بن النحاس، الذي أملى تعليقة عليه أودعها خلاصة فكره النحوي واجتهاداته النحوية، فكانت مرجعا للدارسين الذين عاصروه أو أتوا بعده، وفي مقدمة هؤلاء:

أبو حيان الأندلسي(٤١) وابن هشام الأنصاري(٤٢) (ت٧٦١هـ) وصلاح الدين الصفدي(٤٣) (ت٧٦٤هـ) وجلال الدين السيوطي (٤٤)وغيره.

ومما تجدر الاشارة إليه أن للمبرد (ت٢٨٥هـ) كتابا بعنوان: (المقرب في النحو)(٤٥) فالتبس الأمر على بعض المحدثين فظنّ أن تعليقة ابن النحاس هي مقرب المبرد (٤٦).

ولا يفوتنا أن نقول أن تعليقة ابن النحاس قد حققها الدكتور خيري عبد الراضي بعنوان (شرح المقرب المسمى بالتعليقة) ولما كان الكتاب هو عصارة فكر ابن النحاس في ميدان النحو ومنه أخذ واستقى أغلب النحاة من بعده فسيكون هو عنوانا للدخول إلى ابرز القضايا النحوية التي تطرق إليها ابن النحاس وبحثها.

وفاته:

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن النحاس على أن وفاته كانت في سنة (٦٩٨هـ) عن إحدى وسبعين سنة (٤٧).

١- العوامل والمعمولات:

يعد العامل أساس نظرية النحو، لان كل ما يحدث أثرا إعرابياً في الكلمة لفظاً أو محلاً أو مقدراً فهو ينصرف إلى معنى العامل بمعنى "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو

منصوباً أو مجروراً أو ساكناً))(٤٨)، وفي الحقيقة أن إنكار العامل هو إنكار للنحو، ولو جرد النحو من عوامله لاضطرب وضاعت مقاييسه وأصوله(٤٩)، ولا نذهب بعيدا إذا قلنا أن ابن النحاس الذي جاء في مرحلة متأخرة من نشوء هذا الهيكل النحوي وتكامله، جاء بلا شك محملاً بتأثيرات نظرية العامل ومداخلاتها العقلية والفلسفية، فجل أبحاثه النحوية في (التعليقة) قائم على لحظ أثر العامل، وما ينتج عنه من معمولات، وأثر العامل في معموله.

ولما كانت الأفعال هي سيدة العوامل بلا منازع، فابن النحاس يذهب موافقا الجمهور إلى أن الأفعال أصل العمل، لكنه يستدرك عليهم ويرى أن هذه الأصالة لا تقتصر على الأفعال بل تشاركها فيها الحروف وتحديدا الحروف المختصة بالأسماء أو بالأفعال، وذلك أن الاختصاص هو الموجب للعمل، فقال في عمل حروف الجر: ((يقال لِمَ عملت هذه الحروف؟ فالجواب: لاختصاصها بالأسماء، وكل مختص يجب عمله: فيقال: لم عملت الجر دون غيره؟ والجواب... أنها لما اختصت بالأسماء وجب أن تعمل العمل المختص بها وهو الجر))(٥٠)، ونجد السيوطي في مبحث العامل من كتابه (الأشباه والنظائر) حريصاً على إيراد ما اقره ابن النحاس في (تعليقته) من أصالة عمل الفعل وكذلك الحرف لفرادته وأهميته فقال: ((وقال ابن النحاس في (التعليقة): الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص، كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك))(٥١)، وعلى ما يبدو أن رأي ابن النحاس راجح ما دام أن الموجب للعمل هو الاختصاص فالفعل مختص بالاسم فيكون عاملاً، والحرف إذا ما اختص بأحد القبيلين يكون عاملاً، لكن رأيه هذا مخالفٌ لجمهرة النحاة الذين يرون أن الحروف العاملة هي عاملة حملا على الأفعال فعملها فرعي لا أصلي، وهذا ما نصّ عليه ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) قائلاً: ((فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها والقسمان الآخران (أي الاسم والحرف) فرعان لهما ومحمولان عليهما ومشبهان بها))(٥٢).

ولا ينسى ابن النحاس وهو يوضح أصالة عمل الأفعال والحروف أن يوضح معنى الأصالة في العمل، فيقول: ((ومعنى الأصالة: أن يعمل (يقصد: العامل) بنفسه، لا بسبب غيره))(٥٣).

ومما يحسب لابن النحاس في (التعليقة) انه ينقل آراء في مسائل العمل النحوي لم نقف عليها في كتب الخلاف المتداولة، فمثلا: ثمة خلاف بين نحاة المدرستين في عامل الجزم في جواب الشرط، إذ يرى الكوفيون انه مجزوم على الجوار في حين تعددت أقوال البصريين في ذلك(٥٤)، وأشهرها أن أداة الشرط هي التي تعمل جزماً في فعل الشرط وجواب الشرط فتجزمهما معا إلا أن صاحب (التعليقة) ينقل عن ابن جني (ت٣٩٢هـ) رأيا للأخفش (ت٢١٥هـ) يقول فيه: إن الشرط والجزاء يتجازمان وهذا ما نصه ((وحكى ابن جني في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش: ان فعل الشرط وفعل الجزاء يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر))(٥٥) في حين تنقل كتب النحو أن المشهور من مذهب الأخفش أن فعل الشرط وحده هو الجازم للجواب(٥٦)، لأن فعل الشرط طالب للجواب مستدع له، وتبعه في هذا الأخير بعض النحاة ومنهم ابن مالك(٥٧)، ولكن لثقة علماء النحو بابن النحاس في علمه ونقله ومنهم السيوطي الذي آثر نقل رأي الأخفش عن طريق ما ذكره ابن النحاس فيه، فأورد النص نفسه في كتاب (التعليقة) الذي ذكرناه وضمنه كتابه الأشباه والنظائر (٥٨).

ومن قواعد العامل وفلسفته التي تبناها ابن النحاس، أنه لا يميل إلى حذف الحروف المختصة، ومن ثم بقاء عملها، وهذا ما يتوضح في قوله عن حذف الجازم وبقاء عمله ((الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، واضعف منه، لان عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا، فان ضعف حذف الجازم وإبقاء عمله كان ذلك أولى وأحرى))(٥٩)، وهذه القاعدة في نظرية العامل ساقها كي يدحض بها ما ذهب الكوفيون إليه، وبعض البصريين على جواز حذف (اللام) وابقاء عملها كما في قول الشاعر:

محمد تفدِ نفسك كلّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا(٦٠)

إذ رواه الكوفيون على حذف الجازم أي العامل والأصل:(لتفدِ) لكن ابن النحاس لم يرتض ذلك فخرجه تخريجا آخر فقال:((والصحيح أن (تفدِ) فعل مضارع مرفوع على أنه خبر لا أمر، وحذف الياء منه طلبا للتخفيف لا الجزم لما بينا من ضعف حذف الجازم))(٦١) والتخريج بالتخفيف أيسر من القول بحذف العامل وإبقاء عمله والله اعلم.

نشير كذلك هنا أن ابن النحاس كان عارفا بمعطيات نظرية العامل من قوة عمل الأفعال وتسلطها على معمولها وضعف عمل الاسماء، لأنها بالأصل معمولة لا عاملة وعليه فهو يدرك أن بينهما تفاوتاً في العمل فضلا عن ان الافعال نفسها تتفاوت في قوة عملها حسب وقوعها على معمولها وهذا ما نلحظه في قوله:((الفعل إذا تقدم على مفعوله كان في غاية القوة فلا يحتاج إلى مقوٍ فلا يجوز أن نقول: ضربت لزيد، وأن تأخر حصل له نوع من الضعف، فجاز تقويته باللام فنقول: لزيد ضربت، كما قال تعالى: چ ئد ی ی يچ(٦٢)، بخلاف الأسماء العاملة عمل الفعل فإنها لما كانت أضعف من الفعل في العمل جاز دخول اللام على معمولها متقدمة كانت أو متأخرة، تقول: هذا ضارب لزيد، ولزيد ضارب))(٦٣) وهذا بلا شك متأت من ضعف العامل الاسمي (اسم الفاعل) لان منزلته الاساس منزلة معمول، وهو الأصل، وكونه عاملاً هو فرع، والفروع تنحط عن رتبة الأصول أبداً.

ونجد ابن النحاس كثيراً ما يذكر خلاف النحاة في مسائل العامل ويسترسل أحياناً في ذكر مذاهبهم واستدلالاتهم لكنه ما ينفك عن ذكر رأيه وما يترجح لديه في ذلك فهو يوافق مذهب البصريين بان الرافع للفاعل هو ما اسند إليه من فعل وشبهه وذلك واضح من خلال تقديم رأيهم ووصفه بأنه مذهب المحققين فقال:((اختلف الناس في رافع الفاعل فذهب المحققون من النحاة إلى أن الرافع له ما اسند إليه من الفعل أو ما قام مقامه))(٦٤) ولم يرتضِ ابن النحاس مذاهب النحاة الأخرى بأنه مرفوع بإحداثه الفعل أو أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية.

ومما ذكره ابن النحاس آراء النحاة في عامل الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين لأنهما إذا وقعا كذلك فلا بد لهما من عامل فذكر أن الخلاف وقع في تقدير ذلك العامل بين كونه فعلا فيكون جملة وبين كونه اسما فيكون مفرداً، وقد ترجح له الثاني وهذا صريح من خلال

قوله: ((والأصل المفرد فيقدر العامل – الذي وقع الظرف موقعه – مفرداً على ما هو الأصل في الخبر...ولأن لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف أو المجرور بالمفرد وهو إذا ما وقع الظرف أو المجرور بين (أما) و(فائها) نحو أما عندك فزيد، وأما في الدار فزيدٌ، فهاهنا يجب تقديره بالمفرد لان (أما وفائها) لا تفصل بينهما بجملة... ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم من حالة كونه غير خبر، وتقديره بالمفرد لزم في حالة كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد أولى))(٦٥).

٢- التعليل النحوي:

يمكن القول أن التعليل النحوي هو تفسير الظاهرة اللغوية بما يتلاءم مع أصول الصنعة من خلال الاستعانة بالمخزون المعرفي المتراكم المتأتي من إمعان النظر في التراكيب والأساليب العربية وأصول صياغتها(٦٦)، وقد استعان ابن النحاس بالتعليل في التسويغ لكثير من الاستعمالات النحوية وهو بلا شك امتداد أصيل لمن سبقه في القول بالتعليل والاهتمام به ومما يلاحظ في (تعليقة) ابن النحاس كثرة تعليلاته للأحكام، وهذه الكثرة من التعليلات جعلت المتأخرين من النحاة ينقلون عنه كثيرا من هذه العلل وفي مقدمتهم جلال الدين السيوطي على أن التعليلات التي قدمها ابن النحاس لم يكن أبا عذرتها كلها فهو قد سبق بطائفة منها من قبل النحاة الذين تواردوا على الدرس النحوي منذ الخليل حتى نحاة القرن السابع الذي عاش فيه ابن النحاس.

إلا أن ما يميز شخصيته في ذلك قدرته على استحضار العلل بيسر وسهوله فهو يعلل بعدم جواز حكاية المضمر والمشار إليه بأمن اللبس فيقول ((المضمر والمشار إليه... لا تجوز حكايتهما، وان كانا من جملة المعارف، لأن كلا منهما لا يدخله لبس))(٦٧) وعلل كذلك بوجود اللبس بعدم جواز أن يأتي المنصوب على الاختصاص مبهماً أي نكرة فيقول: ((لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو: إني هذا افعل كذا، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال: أنا قوماً نفعل كذا، لأن النكرة لا تزيل لبساً))(٦٨).

ويعلل كذلك بعلة طرد الباب، فيحتج لمن أجاز تقديم خبر (ليس) عليها، بجواز ذلك في أخواتها في الأفعال الناقصة، فلا مانع من جوازه في ((ليس، طردا للباب))(٦٩).

ويعلل بكثرة الاستعمال، إذ يشير إلى أن الاسم أخف من الفعل لان ((الأسماء أكثر من الأفعال والشيء إذا كثر استعماله على السنتهم خفَّ))(٧٠). وبالمثل كذلك علل لإضمار الفعل في باب التحذير مستعينا بما يذكره سيبويه اذ قال:((إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم، كما ذكر سيبويه))(٧١).

ومما يميز علل ابن النحاس أحيانا تلك التعليلات التي يظهر فيها الأسلوب المنطقي فنراه يستخدم مصطلحاتهم كالمقدمة الصادقة وهذا ما يظهر في تعليله لاختصاص الأسماء بالجر فقال بعد أن أورد تعليلات النحاة في ذلك:((وعلة أخرى في اختصاص الجر بالأسماء، وهو أن لنا مقدمة صادقة، يلزم منها اختصاص الجر بالأسماء، وهي أن الجزم مختص بالفعل... ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال اختصاص الجر بالأسماء، لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرفا في الإعراب في الأصل، والفروع أبدا تنحط عن الأصول في التصريف، لا تزيد عليها، فمنع الجر من الأفعال لذلك))(٧٢)ونجد السيوطي(٧٣) كعادته يستدل بما ذكره ابن النحاس في هذا التعليل لأهميته ودقته.

ولا نذهب بعيدا إذا قلنا أن التعليل عنده من الظواهر البارزة في (تعليقته) فهو يعلل لكل ما يحتاج إلى تعليل، فهو يعلل مثلا لتسمية الحرف، ويعلل لاشتراك الأسماء والأفعال في الرفع والنصب، ويعلل لتسمية المضارع، ويعلل لمنع الجزم في الأسماء، ومنع الجر في الأفعال، ويعلل لتقديم الفاعل على غيره من المرفوعات، وهكذا في بقية أبواب الكتاب، لا يفتأ ذكره حكماً إلا ويردفه بتعليل(٧٤).

ولعل ما يستحق التنويه به في موضوع التعليل عنده مسألتين:

أولهما: التعليل الصوتي باستثقال تجاور صوتين متماثلتين إذا قل الفاصل بينهما، ويتضح هذا في قوله:((إنما لم تدخل اللام في خبر (إن) إذا كان منفياً، لان غالب حروف النفي

أولها لام، كـ(لا، ولم، ولما، ولن)، فيستثقل اجتماع اللامين، وطرد الحكم يأتي في باقي حروف النفي)⁽⁷⁵⁾ وتعليله سديد للثقل الناشئ من اجتماع اللامين، والثقل لا تحبذه العربية أبداً.

وأما المسألة الأخرى فتتمثل في تعليله للتوجيهات النحوية لكبار النحاة الذين سبقوه كما لتعليله لتوجيهي سيبويه والمبرد للمحذوف من قول العرب:(قطع الله يد ورجل من قالها)، فعلل لتوجيه سيبويه قائلا:((فمذهب سيبويه (رحمه الله)... انه حذف من الثاني وهو اسهل، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف))⁽⁷⁶⁾. وعلل كذلك لتوجيه المبرد قائلا:((ومذهب ابي العباس المبرد...أن (رجل) مضاف إلى (من قالها) المذكورة، و(يد) مضاف إلى (من قالها) أخرى محذوفة، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل: يد من قالها ورجل، وحسن ذلك عنده كون الأول معلوما فلم يستكره لذلك))⁽⁷⁷⁾وعليه نجد أن ابن النحاس لعلو كعب الرَجُلَين في التاريخ النحوي قد ساوى بين مذهبيهما بالتعليل لحكميهما تعليلا حسنا مقبولا من جهة صنعة النحو، في حين نجد بعض النحاة كالرضي مثلا قد غلب مذهب المبرد على سيبويه قائلا:((ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة))⁽⁷⁸⁾.

٣- الزيادة:

هي ضم أحد حروف المعاني إلى بنية الجملة في مواضع مخصوصة شريطة أن تؤدي وظيفة نحوية، كالتوكيد الذي يحدث قوةً في المعنى، وان يصح معنى الجملة من دون هذه الأحرف.

ويقر ابن النحاس بوقوع الزيادة في الكلام العربي من جهة صنعة النحو، منطلقا من الفهم السائد عند النحاة ولاسيما المتأخرين، لمعنى الزيادة المقترنة بأداء وظيفة نحوية في الجملة، فعند كلامه على زيادة الباء و يتابع ابن عصفور في قياس زيادتها في خبر (ما) و(ليس) وفاعل (كفى) وفاعل التعجب في صيغة (افعل به)، ويستدرك عليه زيادتها في خبر (كان) المنفية، وأما زيادتها في غير هذه المواضع فهي سماعية، كزيادتها في المبتدأ وفي الفاعل، وفي المفعول، وفي خبر المبتدأ في الإثبات ⁽⁷⁹⁾.

ولم يقتصر ابن النحاس على ذكر ما أورده ابن عصفور، والاستدلال عليه في الأثناء بل عمد إلى شرح المشكل من كلامه، ذلك أن ابن عصفور قال بعد ذكر المواضع السابقة: ((ولا تزاد فيما عدا ذلك الا في ضرورة... أو نادر كلام لا يقاس عليه، نحو قوله تعالى: ﴿بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُم﴾ (٨٠) أي قادر))(٨١) وقد أثار كلام ابن عصفور هذا موجة من النقد عليه من لدن القدامى والمحدثين فالمالقي (ت٧٠٢هـ) رفض حمل النص القرآني على الشذوذ والندرة موجهاً النص توجيها آخر، فقال: ((وأما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ (٨٢)، فذكر أبو الحسن بن عصفور الاشبيلي أن ذلك من الشاذ وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة، لتصدير الكلام بالنفي، والباء في تمام فائدته))(٨٣) وقد علّق محققا كتاب (المقرب) الدكتور احمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري على كلام ابن عصفور بقولهما: ((وقوله: انه نادر، لا يقاس عليه، تعسف وخلف من القول))(٨٤) لكن ابن النحاس بدا له رأيا آخر محاولا تخريج كلام ابن عصفور تخريجا ينم عن فهم دقيق فيما اظنه لكلام ابن عصفور، بما يخففّ من تعسف عبارته في وصف الاستعمال القرآني فيقول: ((وإنما قال المصنف (رحمه الله) في قوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ (٨٥) انه نادر... لان (ليس) هناك بدخول الهمزة عليها لم يبق معناها النفي، وصار الكلام تقريراً، ويعني بقوله،: نادراً، أي: في القياس لا في الاستعمال، وعلى هذا يخرج كل ما جاء في الكتاب العزيز، وقال عنه المصنف: أنه نادر أو شاذ))(٨٦) وهذا الرأي والتخريج نقله عنه السيوطي في (الغيث المسجم) (٨٧) وهو تخريج يُبرئ ابن عصفور من دائرة الإتهام.

وإذ يقرّ ابن النحاس بالزيادة، فانه لا يسلم بها في كل موطن، ففي توجيهه للكاف في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ (٨٨)يقول: ((قال أكثر الناس: زائدة للتوكيد، والمعنى والله اعلم – ليس مثله شيء، وقال جماعة من المحققين: ليست الكاف هنا زائدة، وإنما هي على بابها، ومعنى الكلام والله اعلم: نفي مثل المثل، ويلزم من ذلك نفي المثل ضرورة))(٨٩) ثم يتساءل ابن النحاس عن السبب في العدول عن نفي المثل إلى نفي مثل المثل فأجاب: ((ان النفي بنفي مثل المثل، أفخم وابلغ من نفي المثل، بدليل ان قولنا: مثلك لا يفعل هذا، ابلغ

وأفخم من قولنا: انت لا تفعل هذا، لأنه نفي الشيء بذكر دليله، فهو ابلغ من النفي من غير ذكر الدليل))(٩٠) ولعل الإمام الرازي (ت٦٠٦هـ) هو من المحققين الذين قصدهم ابن النحاس، لأنه من القائلين بهذا التوجيه الذي يرفض زيادة الكاف(٩١)، فضلا عن ذلك أن ابن النحاس من النحاة الذين يتمسكون بأصول الشيء ما لم يكن هناك منزع الى غيره بوصف أن ((الزيادة ليست بقياس))(٩٢)ومهما أمكن، الحمل على عدم الزيادة كان أولى، وفيما ذكره النحاس من عدم زيادتها هو أولى بالقبول والاستحسان.

ونجد ابن النحاس أحيانا ينبه على أن مفهوم الزيادة ليس هو الذي دخوله وخروجه سواء وهذا ما حرص على أن يشير إليه في زيادة (من) في سياق التنكير والنفي فقال:((لا يقال (من) أفادت الاستغراق، فلا تكون زائدة، لأنا لا نعني – هنا – بالزائدة، الذي دخوله وخروجه سواء بل نعني: أن (من) هنا لم تعلق الفعل بالاسم ولا أوصلت إليه، لان ما بعدها فاعل، والفعل لا يحتاج في وصوله إلى الفاعل مقوياً ولا موصلاً، فهي زائدة من جهة التعلق، لا من جهة المعنى))(٩٣).

٤- حروف المعاني:

اتسمت آراء ابن النحاس في تناوله لحروف المعاني بالعمق والنضج معاً، وهو ما نبه عليه المتأخرون من النحاة حين ينقلون آراءه معبرين عنها وهذا ما يمكن أن نتلمسه في خلال ما يأتي:

- دلالة الحرف:

صنف علماء العربية الكلمة وفق تقسيمها الاستقرائي والعقلي الى اسم وفعل وحرف مصرف، ومفهوم الحرف وفق إجماع النحاة هو ما يدل على معنى في غيره(٩٤)، وهذا ما استقر عندهم، ولكن ابن هشام (ت٧٦١هـ) في شرح اللمحة البدرية التقط مقالة ابن النحاس في دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره فقال:((هذا وان كان مشهورا عند النحويين إلا أن الشيخ بهاء ابن النحاس نازعهم في (التعليقة)، وزعم انه دال على معنى في نفسه، وتابعه المؤلف (يعني: أبا حيان) في شرح التسهيل، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر))(٩٥)، والقول بدلالة الحرف على معنى نص عليه ابن النحاس صراحة قائلاً:((والحق ان الحرف له معنى في

نفسه))(٩٦)، ويبدو ان اعتراف ابن النحاس ومنازعته للنحاة وجيه وهو مبنى في أساسه على مستند لغوي إذ بدأ بشرح قول النحاة:الكلمة لها معنى في نفسها فقال:((يعنون به: ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها))(٩٧)، ثم أكد ابن النحاس أن الحرف له معنى في نفسه، لأن المخاطب اذا خوطب بـ(هل) فانه سيعلم أنها موضوعة للدلالة على الاستفهام، وكذا بقية الحروف سيفهمها المخاطب انطلاقا من فهمه العام لمفردات لغته، وهذا ما صرح به قائلا:((واللغويون كلهم قالوا: مثلا ان (هل) للاستفهام، ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد))(٩٨)، ثم استرسل موضحا اكثر فقال:((فان قيل: أي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟ قلنا: الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف، لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمُّ مما يفهم منه عند الإفراد))(٩٩)، وظاهر كلامه على الحرف لا يخلو من سدادِ قولٍ، إلا أن قوله بان ما يفهم من الاسم والفعل عند التركيب هو عين ما يفهم منهما عند الإفراد فيه نظر، ولا أظن أن ابن النحاس كان غافلا عن ذلك، ولكنه تجوز في عبارته، والله أعلم.

- المحافظة على دلالة الحرف:

لا خلاف في أن كثرة الاستثناءات في الأحكام النحوية هي وجه من وجوه الصعوبة والوعورة التي تشاع عن دراسة النحو العربي، لكثرة الخلافات والتفريعات في جل المسائل النحوية، وهذا ما يشاع في الشروحات والموسوعات في كتب المتأخرين من النحاة خاصة، لكن ابن النحاس على ما يظهر ليس من النحاة الذين تستهويهم كثرة الاستثناءات، فهو يميل إلى المحافظة على أصول الأحكام قدر الإمكان ما دام في الأمر سعة، وهذا ما نلحظه في كلامه عن دلالة الحرف (الفاء) التي تفيد الترتيب والتعقيب فقد ذكر انه اعترض على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ (١٠٠)وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾ (١٠١)، إلا أن ابن النحاس لم يلجأ إلى الاستدراك على دلالة الأداة (الفاء) تلك الدلالة التي قال بها سابقوه من النحاة بعد استقراء واسع ودقيق، ولم يلجأ كذلك إلى القول بقلب المعطوف كما فعل بعضهم (١٠٢)، بل سلك طريق الأثبات والراسخين من النحاة

بالمحافظة على دلالة الأداة أولا، ثم بالمحافظة على سلامة التركيب من التفكيك ثانيا، فلجأ إلى تخريج الآيتين السابقتين على إرادة الفعل محذوفا فقال مضمناً تخريجه الرد على فهم داود الظاهري (ت٢٧٠هـ) لظاهر النص:((وقد أورد على كون الفاء للتعقيب والترتيب قوله تعالى: چ ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾ وبهذه الآية أخذ داؤد الظاهري في كون الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة، ولا دليل في ذلك لأن تقدير الكلام، والله أعلم: فإذا أردت القراءة فاستعذ بالله، أما الجواب عن الآية الأولى فيجوز أن تكون الإرادة أيضا محذوفة فيها كما كانت محذوفة في الآية الأخرى، وتقديره والله أعلم وكم من قرية أردنا إهلاكها، وقد أجبت فيها بجواب آخر وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿ فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ أي فحكم البأس متأخر عن الاهلاك، فالفاء على بابها حينئذ))(١٠٣)وهذا النص من (التعليقة) ساقه السيوطي في (الغيث المسجم)(١٠٤)، لقوته في التخريج والتوجيه فضلا عما في إبقاء الأصول الدلالية للحرف على ما هي عليه، وذلك حسن في ميزان النحاة. وكذلك فإن ما ذهب إليه من التعبير بالفعل عن إرادته هو أسلوب معروف في الاستعمال القرآني وفي الفصيح من كلام العرب(١٠٥)، وكان قد جنح إليه ابن جني(١٠٦) من قبل، واعتمده أبو حيان الأندلسي تلميذ ابن النحاس في تفسيره سورة الأعراف السابقة(١٠٧).

٥- في بناء الجملة:

المقصود ببناء الجملة هو رصف الوحدات اللغوية التي تصف ما في ذهن المتكلم بطريقة مخصوصة ضمن ضوابط الإسناد والإفادة، وعلى وفق أنماط تركيب الجملة في العربية.

وقد كان لابن النحاس طائفة من الآراء في هذا الجانب المهم من الدراسة النحوية كان في بعضها مجتهداً وفي بعضها الآخر مرجحاً أو متابعاً وسنقف هنا عند مسألتين:

- مسوغات الابتداء بالنكرة:

من المعروف أن ((لمواقع الكلمات قواعد تنظيمية في أية لغة يجب أن تلتزم في السياق حتى لا يختل المعنى سواء في العربية أم في غيرها))(١٠٨) والنظام المعروف في الجملة الاسمية هو تصدر المبتدأ شرط كونه معرفة فإذا كان نكرة فقد خرج عن أصله، وقد يؤدي هذا

الخروج إلى فقدانه موقعه في الجملة مع الاحتفاظ بوظيفته النحوية، ولكن النحاة لحظوا أن المبتدأ النكرة قد يبقى متصدراً الجملة محافظاً على موقعه شرط كونه نكرة مسوغة وهذا التسويغ يستلزم قيدا لفظيا في غالبه، ومعنوياً في اقله وفي هذا يقول ابن هشام:((لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصلح))(١٠٩) والظاهر ان ابن النحاس كان يرجح رأي أستاذه ابن عمرون في هذا الموضوع وخلاصته أنه يجوز الابتداء بالنكرة اذا كانت قريبة من المعرفة، ويتحقق هذا القرب اذا كانت النكرة مختصة او كانت غاية في العموم الا انه اراد المشاركة في احصاء مواطن التسويغ فقال:((وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل هذا المصنف (أي ابن عصفور) وجماعة ممن تقدمه من النحاة فنقول: الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين وان لم ار احدا من النحاة بلغ بها زائدا عن اربعة وعشرين فيها علمته))(١١٠) فذكر اثنين وثلاثين موضعا ثم قال مفتخرا لكن بتواضع العلماء:((هذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثوابه –عز وجل –ان شاء الله تعالى))(١١١).

ونذكر هنا موضعا واحدا مما ذكره وهو قوله:((ان يتقدم خبرها (أي النكرة)غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو. قام ابوه رجل))(١١٢). وكان صاحب (المطالع السعيدة) قد نقل ذلك عنه ونبه إليه قائلاً:((وإلحاق جملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك.قال أبو حيان:ولا اعلم أحدا وافقه،قلت:وافقه عَصْرِيّهُ البهاء ابن النحاس شيخ ابي حيان في تعليقته على المقرب))(١١٣)، والحق أن هذه المسالة مرهونة بالسماع، ويبدو أن ابن النحاس قال بهذا موافقة لشيخه ابن مالك.

– الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول:

وهذا الأصل في قواعد بناء الجملة التي تابع فيها جمهور النحاة، وهذا ما يفهم من ظاهر نصه فقال:((إنما كان الأصل في الفاعل التقديم، لأنه ينزل من الفعل منزلة الجزء،وكذلك المفعول))(١١٤) وهذا جلي عند النحاة كذلك، لأن الفاعل في نية الاتصال والمفعول في نية

الانفصال لان الفعل قد يتخلى عن المفعول لكنه لا يتخلى عن الفاعل لأنهما منزلان منزلة الكلمة الواحدة لاحتياجهما إلى بعضهما البعض احتياجا لازما.لكن الخروج عن هذا الأصل جائز مادامت الرتبة محفوظة لكل منهما بقصد إرادة التوسع في الكلام وهذا ما أوضحه قائلاً: ((وإنما جاز ذلك لأنهم يحتاجون إلى التوسع في الكلام لأجل السجع والقوافي والوزن))(١١٥) وهذا ما صرح به السيرافي وأكد عليه من قبل فقال: ((أما قولهم:ضرب زيدا عبد الله.فإنهم قدموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يضر من جهة المعنى تقديما واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام، لان في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع وربما اتفقوا أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه))(١١٦).

٦- الفروق الدلالية بين المصطلحات:

تكشف نصوص ابن النحاس في (التعليقة) عن عناية ملموسة ببيان الفروق بين المصطلحات النحوية المتقاربة التي تستعمل في موضوع واحد،او تستعمل في مواضع نحوية متقاربة وببيان دلالة المصطلح النحوي الواحد المشترك الذي يتردد استعماله في مواطن متباينة بدلالات مختلفة. فمن عنايته بالمصطلح المشترك ما ذكره من معنى (المفرد) إذ ذكر أن (المفرد) في كلام النحاة يكون بأحد معان خمسة:

أحدها: المفرد الذي يقابل الجملة ويستعمل هذا في خبر المبتدأ ونواسخه.

الثاني: المفرد الذي يقابل المركب،نحو:بعلبك.

الثالث: المفرد الذي يقابل المضاف.

الرابع: المفرد الذي يقابل المثنى والجمع.

الخامس: المفرد الذي يقابل المضاف والشبيه بالمضاف في باب النداء، ولا النافية للمثنى(١١٧).

وبالمثل يوضح كلمة (موضع) المشتركة،التي يوصف بها –عند العرب – الاسم المبني مثل (هؤلاء) والاسم المعتل مثل: (العصا)(١١٨).

ويطلعنا ابن النحاس في (تعليقته) على الفروق الدلالية بين ثنائيات اصطلاحية متقابلة أو متغايرة في الاصطلاح النحوي، فهو يتكلم مثلا على الفرق بين (البدل والعوض، والتأليف، والتركيب، والمتضمن معنى الحرف وغير المتضمن، والإلغاء والتعليق والمصدر واسم المصدر والنون والتنوين)(١١٩)، فمثلا عند حديثه عن الفرق بين المصدر واسمه يرى ان المصدر هو الفعل (العمل) نفسه الصادر عن الإنسان وغيره في حين اسم المصدر: هو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره مثل:(سبحان) المسمى به (التسبيح) فالمقصود منه ليس اللفظ بعينه بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف وهو معنى التنزيه (١٢٠)، والحق أن هذا التفريق هو أدق ما قيل في الفرق بين الاثنين، والله اعلم.

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى ما قدمه ابن النحاس عن الفروق التعبيرية والتركيبية في طائفة من الأساليب العربية كما في كلامه على الفرق بين التعبير بـ (نعم وبئس) و(حبذا ولا حبذا) في أسلوب المدح والذم وهذا ما عبر عنه قائلاً: ((حبذا كـ(نعم) و (بئس) في المبالغة في المدح والذم إلا أن بينهما فرقا وهو أن (حبذا) مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب وليس في (نعم) و(بئس) تعرض لشيء من ذلك. ومما افترقا فيه: انه يجوز في (حبذا) الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز من غير خلاف... وجرى في نعم وبئس خلاف...))(١٢١)، وهذا كلام حسن ينم عن معرفة عالية بأسرار اللغة ومكامنها الدفينة والغالية.

٧- الارتكاز على قواعد أصولية في التوجيه النحوي:

إن المتأمل في ثنايا (التعليقة) يلحظ جملة من القواعد الأصولية العامة في التوجيه النحوي مبثوثة في خلال الكلام، وهي ليست بالضرورة من إبتداع ابن النحاس كلها، ولكنها كانت من مرتكزات الرجل في درسه النحوي، فكان يعول عليها ويعتمدها في التوجيه لهذا الحكم أو ذاك ومن هذه القواعد التي ذكرها.

- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها.
- الحذف والتصرف بابه الأسماء.

- الحمل على الأكثر أولى.
- الفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف.
- التأكيد موضع تطويل وتكرار لا حذف واختصار.
- كل مختص يجب عمله.
- الفروع هي المحتاجة الى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة.
- المحذوف المنوي كالملفوظ به.
- الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل.(١٢٢)
- وقد يعمد ابن النحاس إلى شرح قاعدة ما وتوضيحها كقولهم: يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، فيقول في شرحها:"إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل،من قبل انه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى في الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لواتينا بالتوسع من أول الأمر فأنا حينئذ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه"(١٢٣).
- وثمة قواعد عامة تتصل بموضوع معين، قائمة على أساسها على التأمل الدقيق في الأساليب العربية النحوية، نجدها عند ابن النحاس في (التعليقة) كما في قوله في توكيد الضمائر:"قاعدة الضمير إذا أكد بضمير، كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غيره سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمت انا، ورأيت انت، ومررت به هو"(١٢٤).

٨- موقفه من ابن عصفور:

لا شك أن لابن عصفور وكتابه المقرب مكانة مميزة عند ابن النحاس، ولعل عنوان كتابه (التعليقة) لهو خير دليل على وجود معنى التتبع والاستقراء والنظر والنقد فيما حواه (المقرب) بين دفتيه من أحكام نحوية، ولا نعجب إذا رأينا ابن النحاس يمارس دوره النقدي ايجاباً أو سلباً فيما سطره ابن عصفور من أحكام، ولا ريب فابن النحاس ذو ملكة لغوية ونحوية شهد له بذلك مترجموه، وما نقل عنه من آراء في متأخري النحاة.

وهكذا وجدنا ابن النحاس في نقده لابن عصفور، فتارة يؤآخذه في متن عبارته أو في تقسيماته أو في حدوده، وتارة يستحسن عبارته ويرتضي حده ويخلد إليه، وهذا ما سنبينه من خلال ما يأتي:

أ- مآخذه عليه:

- في متن عبارته:

قد يلحظ ابن النحاس في عبارة ابن عصفور ما يشبه التناقض في الحكم النحوي من خلال عبارته التي قد تكون ملبسة، وغير واضحة، وهذا ما بدا في قول ابن عصفور في حديثه عن أحكام الممدوح والمذموم في باب نعم وبئس فقال:((ولابد من ذكر اسم الممدوح او المذموم، ومن ذكر التمييز، إذا كان الفاعل مضمرا، وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى))(١٢٥)، فظاهر الكلام انه متناقض ما بين وجوب ذكره أو جواز حذفه، وهذا ما أوضحه النحاس وعلله قائلاً: ((لأنه قال: (لابد من ذكره) فهذا يعطي أن لا يجوز حذفه أبدا وقوله: (وقد يجوز حذف ذلك) متناقض لهذا) (١٢٦)، وعليه فقد لجأ ابن النحاس إلى تعديل عبارة ابن عصفور بما يرفع عنها ذلك التناقض فقال:((والصواب حمل كل واحد منهما على وجه فقوله: (ولا بد من ذكره) يعني إذا لم يكن عليه - إن حذف - دليل، وقوله:(ويجوز حذفه) يعني إذا كان عليه دليل)(١٢٧)، وكذلك مما أخذه على عبارته حكم معمول اسم الفاعل المقترن بأل فقال ابن عصفور: ((إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون، فان اثبت النون لم يجز فيه إلا النصب، وإن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول، والخفض إن قدرت حذفها للإضافة))(١٢٨)، وهذه العبارة لم تعجب ابن النحاس فقال مصوباً: ((هذه العبارة لا تستحسن، فأنك متى قدرت حذف النون للطول، وجب النصب، وإن قدرت حذفها للإضافة وجب الجر، فالتعبير في مثل هذا بالجواز يستقبح، وأحسن من هذه العبارة أن يقول: وإن حذفتها جاز النصب ويكون الحذف للطول، والجر ويكون الحذف للإضافة)(١٢٩).

- في تقسيماته:

لابن النحاس كذلك مآخذ على بعض تقسيمات ابن عصفور التي يشوبها النقص أحيانا فقد عاب عليه تقديم أخبار (كان) عليها إلى قسمين فقط، إذ قال ابن عصفور:((وهي بالنظر

إلى تقديم أخبارها عليها قسمان: قسم: لا يجوز تقديم خبره عليه... وقسم يجوز تقديم خبره عليه...))(١٣٠) لكن ابن النحاس عقب على هذا التقسيم قائلاً: ((كان الأحسن أن يقول على ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز تقديم خبره عليه بالإجماع، و قسم: يجوز تقديم خبره بالإجماع، وقسم: مختلف فيه))(١٣١)، وكذلك عاب عليه عدم ذكره كل معاني (من) الجارة، إذ اغفل منها (مِن) التي لبيان الجنس فقال مستدركا عليه:((وترك من أقسام (من) المشهورة التي لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ (١٣٢)...))(١٣٣).

٣- في حدوده:

كانت لحدود ابن عصفور النحوية نصيب من النقد من لدن ابن النحاس لخلوها من بعض شروط الحدود المتعارف عليها عند أهل الحد والمنطق من كونها مشتملة على الجنس والفصل القريبين، وكونها جامعة مانعة، مطردة منعكسة إلى غيرها من الشروط المتداولة(١٣٤)،التي كان يعتمدها ابن النحاس في نقده لحدود ابن عصفور فهو مثلا عاب عليه تعريف الاسم: ((الاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدخل جزء من أجزائه على جزء معناه))(١٣٥)، وهذا الحد لم يتقبله ابن النحاس من بعض جوانبه لاشتماله على الجنس البعيد لا القريب، وهو معيب –كما قال ابن هشام – عند أهل النظر(١٣٦). وهو ما تلمسه ابن النحاس في حد ابن عصفور هذا، فرده قائلا: ((وقوله في حد الاسم (لفظ) اخذ فيه الجنس البعيد، ولذلك احتاج إلى زيادة فصل آخر وهو قوله: ولا يدل جزء من أجزائه إلى أخره، ولو اخذ عوض (لفظ) (كلمة) لما احتاج إلى ذلك))(١٣٧)، وهذا أولى لان مفهوم الكلمة: لفظ دال على معنى، فكان يستغني بـ(الكلمة) عن (اللفظ) وكذلك عاب عليه في حده للكلام من جهة انه جامع غير مانع، وهذا معيب أيضا، فقد حد ابن عصفور الكلام قائلاً:((اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً المفيد بالوضع))(١٣٨)، فاستدرك عليه النحاس قائلاً: ((وهذا الحد للكلام ليس بمانع، لأنه يدخل فيه المضاف والمضاف إليه كقولنا: غلام زيد، فانه لفظ مركب وجودا مفيدا بالوضع، وليس بكلام في اصطلاح النحاة))(١٣٩) والنحاس لا يكتفي بالاعتراض والنقد والاستدراك فقط بل يصوب العبارة وهذا نلمسه بقوله: ((يحتاج إلى أن يضيف فصلاً آخر وهو أن يقول: (مستقلا بالفائدة) أو يقول: فائدة تامة))(١٤٠)، فيصبح التعريف على ما أقره ابن

النحاس هكذا: اللفظ المفيد بالوضع، مستقلا بالفائدة أو فائدة تامة، وهذا أولى دفعا لتداخل المفاهيم بعضها مع بعض.

ب- استحسانه ودفاعه عنه:

بقدر ما أكثر ابن النحاس من نقده لابن عصفور، فهو بالمقابل كان يحاول إلا يقدح فيه ولا بمصنفه، بل كان يدافع عنه أحياناً، و يسوغ له ما يثير النقد في كلامه، كما مر بنا في مبحث الكلام على الباء في خبر (ليس) المسبوقة بحرف استفهام للدلالة على التقرير، وكذلك كان حريصا على إيراد ما اختص به ابن عصفور من تفرد رأي يحسب له، فمثلا ذكر ابن عصفور في شروط إعمال (ما) عمل (ليس): ((أن لا يتقدم الخبر على اسمها بظرف ولا مجرور))(١٤١)، فقال ابن النحاس ذاكرا اختصاص ابن عصفور بهذا الرأي: ((وهذا شيء اختص به ابن عصفور، لا اعلمه لغيره، فان الناس نصوا على أن الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل، ظرفا أو مجرورا كان أو غيره))(١٤٢)، لكن مع هذا فاختصاص هذا الرأي بابن عصفور ليس بدقيق من ابن النحاس فقد نسب أبو حيان جواز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا إلى الأخفش والجمهور(١٤٣).

وقد يستحسن النحاس عبارة ابن عصفور ويفضلها على غيرها من النحاة كما في تفضيله لعنوانه بناء الفعل المبني للمجهول: ((باب ما لم يسم فاعله))(١٤٤)، فقال ابن النحاس: ((وهذه الترجمة أولى وأحسن من قول من يقول: باب الفعل ما لم يسم فاعله، أو باب المفعول الذي لم يسم فاعله لأن الترجمة التي في الكتاب تشمل الفعل والمفعول وهو يتكلم في الباب عليهما وكل واحدة من تينك الترجمتين تخص واحدا منهما دون الآخر))(١٤٥).

نقول هنا هذا ما تم تحريره عن هذه الشخصية النحوية وإننا تجاوزنا في ختام هذا البحث الكلام عن مذهب ابن النحاس النحوي ومصطلحاته وما أشبه ذلك لقناعتنا أن الدرس النحوي كان قد استقر منذ منتصف القرن الرابع من الهجرة المباركة على المذهب البصري مضمنا -في بعض الأحيان- طائفة من آراء النحاة الكوفيين، وكان ذلك التضمين منوطا بالاجتهاد والترجيح.

وأخيراً أرجو من الله أن أكون قد وفقت في التعريف بعلم كبير من أعلام العربية في مصر الذي طالما خلط طلابنا بينه وبين أبي جعفر النحاس، وبسبب تشابه لقبيهما وانتمائهما إلى بيئة نحوية واحدة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

هوامش البحث:

---

(١) ينظر: فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي: ٢٩٤/٣، ومرآة الجنان، اليافعي، ٢٢٩/٤-٢٣٠وبغية الوعاة، السيوطي، ونفح الطيب، المقري: ٤٣١/٢وغاية النهاية، ابن الجزري: ٤٦/٢.

(٢) فوات الوفيات: ٤٩٤/٣.

(٣) مرآة الجنان: ٢٢٩/٤-٢٣٠، وغاية النهاية: ٤٦/٢.

(٤) بغية الوعاة: ١٣/١.

(٥) شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي: ٤٤٥/٥ .

(٦) غاية النهاية: ٤٦/٢.

(٧) ينظر: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، احمد احمد بدوي /١٩٨.

(٨) فوات الوفيات: ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة:١٣/١.

(٩) فوات الوفيات: ٢٩٤/٣.

(١٠) م. ن: ٢٩٤/٣.

(١١) ينظر: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام /٤.

(١٢) طبقات الشافعية، الاسنوي: ٥٠٧/٢، وينظر في التعريف بالجامع الطولوني: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام /١٧-١٨.

(١٣) ينظر التعريف بها: خطط المقريزي: ٢١٨/٤.

(١٤) فوات الوفيات: ٢٩٤/٣، وطبقات الشافعية: ٥٠٧/٢، وطبقات ابن شيبة /٢٧.

(١٥)الاشباه والنظائر: ١٦٥-٢٦٤/١.

(١٦) م.ن:٢٦٥/١.

(١٧) فوات الوفيات: ٢٩٤/٣، وتنظر ترجمة الفاسي في غاية النهاية: ١٢٣-١٢٢/٢.

(١٨) غاية النهاية: ٤٦/٢.

(١٩) طبقات ابن قاضي شهبة /٢٧، وبغية الوعاة:١٣/١.

(٢٠) م.ن.

(٢١) فوات الوفيات: ٢٩٤/٣، وتنظر ترجمة ابن يعيش في بغية الوعاة: ٣٥١/٢.

(٢٢) طبقات ابن قاضي شيبة /٢٧، وتنظر ترجمة ابن عمرون في بغية الوعاة: ٣٢١/١.

(٢٣) ينظر: التعليقة، بهاء الدين ابن النحاس: ١٦٢/١، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠٣,٣٠٦، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٥٦، ٦٩٢/٢، ٦٦٥، ٧٢٦، ٧٨٤، ٨٠٢، ٩٠١.

(٢٤) تنظر ترجمة اللورقي في بغية الوعاة: ٢٥٠/٢.

(٢٥) نفح الطيب: ٤٣٠/٢.

(٢٦) طبقات الشافعية: ٥٠٧/٢، وفوات الوفيات: ٢٩٤/٣

(٢٧) بغية الوعاة: ١٣/١.

(٢٨) م. ن: ٣٢٦/١.

(٢٩)غاية النهاية: ٤٦/٢.

(٣٠) فوات الوفيات: ٢٩٧/٣، وينظر ترجمة الذهبي في غاية النهاية: ٧١/٢.

(٣١) نفح الطيب: ٤٣١/٢.

(٣٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال مكرم /١٦٦.

(٣٣) ينظر: أبو حيان النحوي /٣٦، ٣٢٨.

(٣٤) نفح الطيب: ٤٣٠/٢.

(٣٥) م. ن:٤٣٣/٢.

(٣٦) ينظر مثلا: ارتشاف الضرب: ١٤٣/١، ٣٣٩، ٤٣١، ٥٢٨،و٢٠٠,٥٩٧/٢٢.

(٣٧) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكمان:٢٩٧/٥.

(٣٨) م.ن.

(٣٩) ينظر: م.ن، وأعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ابن الطباخ:٥٣٣/٤.

(٤٠) ينظر: نفح الطيب: ٢٨٢/٥–٢٨٣.

(٤١) ينظر مثلا: ارتشاف الضرب: ١٤٣/١، ٣٣١,٤٣١، ٥٢٨، ٢٠٠,٥٩٧/٢.

(٤٢) ينظر مثلا: شرح اللمحة البدرية: ٢١٤/١–٢١٥، ٣٣٢/١، ومغني اللبيب: ٧٤/٢.

(٤٣) ينظر مثلا: الغيث المسجم: ٨٨/١، ١١١، ١٣٠,١٦٢,٢٥٣، ١٠,١٥٢/٢، ١٩٩.

(٤٤) الأشباه والنظائر: في (٨٩) موضعاً، وهمع الهوامع: ٢٢/١، ٢٧١,٤٨,٢٤، ٦٨/٣، ٤٦١/٩٩ وعقود الزبرجد على مسند الإمام احمد: ١٤٤/١، ٢٥٥، ٢٦٧، والمطالع السعيدة: ١٤٠/١، ١٩١، ٢٦٦.

(٤٥) كشف الظنون، حاجي خليفة: ١٨٠٥/٢.

(٤٦) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام /٢١٦.

(٤٧) ينظر مثلا: فوات الوفيات: ٢٩٥/٣، وطبقات ابن قاضي شيبة /٢٨.

(٤٨) شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، خالد الأزهري: /٧٣.

(٤٩) ينظر: تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب /٣١٨.

(٥٠) التعليقة: ١/٦٢٦.

(٥١) الأشباه والنظائر: ١/٢٤٢.

(٥٢) المرتجل، ابن الخشاب /١١٦، وينظر: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد الأنصاري: ٥٩.

(٥٣) التعليقة: ١/٦٢٧.

(٥٤) ينظر: الإنصاف (م) ٨٤: ٢/٣١٨ وائتلاف النصرة /١٢٨.

(٥٥) التعليقة: ٢/٩٠٠، وينظر الاشباه والنظائر: ١/٢٥٣.

(٥٦) ينظر: همع الهوامع: ٢/٤٦١.

(٥٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٧-٣٩٨.

(٥٨) ينظر: الاشباه والنظائر: ١ / ٢٤٢.

(٥٩) التعليقة: ٢/٨٨٧ .

(٦٠) ينظر: الكتاب: ٣/٨، والمقتضب: ٢/١٣٢.

(٦١) التعليقة: ٢/٨٨٧-٨٨٨ وينظر: الانصاف (٧٢): ٢/٥٢٤.

(٦٢) يوسف: ٤٣.

(٦٣) التعليقة: ١/٤٦٨-٤٦٩.

(٦٤) م.ن: ١/١/١٦١،، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٨٠.

(٦٥) التعليقة: ١/٣١٥.

(٦٦) ينظر: أصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني /١٣.

(٦٧) التعليقة: ٢١/١٠٥٥، وينظر الأشباه والنظائر: ١/٢٨٢.

(٦٨) م.ن: ٢/١٠٥٧، وينظر: م.ن: ١/٢٨٠.

(٦٩) م.ن: ١/٤٠٥، وينظر: م.ن:١/٢٣٣.

(٧٠) م.ن: ١/٥٨، وينظر: م.ن: ١/٢٧٠.

(٧١) م.ن: ١/٥٢٠، وينظر:م.ن: ١/٢٧٥، والكتاب: ٢٧٥.

(٧٢) التعليقة: ١/١٣٨.

(٧٣) ينظر الاشباه والنظائر: ٢/٢٧٨.

(٧٤) ينظر التعليقة: ١/١٢٠، ١٣٧، ١٣٨,١٣٩,١٥٧، ٢٢٤.

(٧٥) م.ن: ١/٤٤٦-٤٤٧، وينظر الاشباه والنظائر: ١/٢٠.

(٧٦) التعليقة: ٢/٦٨٩، وينظر: الكتاب: ١/١٧٩.

(٧٧) التعليقة: ٢/٦٩٠ وينظر: المقتضب: ٤/٢٢٨.

(٧٨) شرح كافية ابن الحاجب: ١/٢٩٣.

(٧٩) ينظر: التعليقة: ١/٦٥٠-٦٥١، والمقرب: ١/٢٠٣، ورأي النحاس في الغيث المسجم: ١/١١١.

(٨٠) يس: ٨١.

(٨١) المقرب: ١/٢٠٣.

(٨٢) الأحقاف: ٣٣.

(٨٣) رصف المباني /٢٢٧-٢٢٨.

(٨٤) المقرب: ١/٢٠٣ هامش (٣).

(٨٥) القيامة: ٤٠ ويلحظ أن ابن النحاس لم يذكر الآية نفسها التي ذكرها ابن عصفور وهي الآية (٨١ من سورة يس) لان موطن الشاهد في الآيتين واحد.

(٨٦) التعليقة: ١/٦٥٣.

(٨٧) ينظر: الغيث المسجم: ١١١/١.

(٨٨) الشورى: ١١.

(٨٩) التعليقة: ٦٤٦/١، وينظر: الغيث المسجم: ١ / ٨٨-٨٩.

(٩٠) م.ن: ٦٤٦/١، وينظر: م.ن: ١/ ٩٠.

(٩١) ينظر: التفسير الكبير: ١٥٣/٢٧.

(٩٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ١٠٩/٢.

(٩٣) التعليقة: ٦٣٤/١.

(٩٤) ينظر: شرح الحدود النحوية، الفاكهي /٥١.

(٩٥) شرح اللمحة البدرية: ٢١٤-٢١٥.

(٩٦) التعليقة: ١٢٣/١٠.

(٩٧) م.ن: ١٢١/١.

(٩٨) م.ن: ١٢٤/١.

(٩٩) م.ن: ١٢٤/١، وينظر: الأشباه والنظائر: ٣/٣.

(١٠٠) الأعراف: ٤.

(١٠١) النحل: ٩٨.

(١٠٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢٩٢/٣.

(١٠٣) التعليقة: ٧٣٣/٢-٧٣٤.

(١٠٤) ينظر الغيث المسجم: ٣٢٣/١.

(١٠٥) مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٩ - ٥٠٠.

(١٠٦) الخصائص: ١٧٣/٣.

(١٠٧) البحر المحيط: ٢٦٨/٤.

(١٠٨) طرق التعبير عن المعاني النحوية والصرفية، آمنة بنت مالك، مجلة الآداب، جامعة قسنطية، العدد الثالث، سنة ١٩٩٦ / ٢٢.

(١٠٩) مغني اللبيب: ٥٢٠/٢.

(١١٠) التعليقة: ٣٠٤/١.

(١١١) م.ن: ٣١١/١.

(١١٢) م.ن: ٣٠٩/١، وينظر: الاشباه والنظائر: ٢/ ٥١-٥٢.

(١١٣) المطالع السعيدة: ٢٦٦/١.

(١١٤) التعليقة: ١٦٣/١.

(١١٥) م.ن: ١٦٤/١.

(١١٦) شرح أبيات سيبويه: ٢٧٢/٢.

(١١٧) التعليقة: ٥٨٣/١، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢١/٢-٢٢.

(١١٨) م.ن: ١٠١٣/٢، وينظر: المطالع السعيدة: ١٩١/١ -١٩٢.

(١١٩) ينظر: التعليقة: ٧٨٠/٢، ١/ ١١٢، ١١٠، ٤٧٦، والأشباه والنظائر: ٩١/١، ٩٢، ١٠٢، ١٨٣/٢، ١٨٥، ٢١٨.

(١٢٠) ينظر: التعليقة: ١١٠/١

(١٢١) م.ن: ٢٤٤/١، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢٠٤/٢.

(١٢٢) ينظر: التعليقة: ٦٣٣/١، ٦٤٩، ١١٧، ١٣٨، ٦٠٣، ٦٢٦، ١٤٣، ١٠١٦/٢، ١٠٣٧.

(١٢٣) م.ن: ١١٧/١، وينظر: الاشباه والنظائر: ١/ ٣٢٨.

(١٢٤) م.ن: ٧٧٦/٢، وينظر: م.ن: م/٩٤.

(١٢٥) المقرب: ١/٦٦.

(١٢٦) التعليقة: ١/٢٣٨.

(١٢٧) م.ن: ١/٢٣٨.

(١٢٨) المقرب: ١/١٢٣.

(١٢٩) التعليقة: ١/٤٨٩ .

(١٣٠) المقرب: ١/٩٥.

(١٣١) التعليقة: ١/٤٠٤.

(١٣٢) سورة الحج، الآية: ٣٠.

(١٣٣) م.ن: ١/٦٣٧.

(١٣٤) ينظر، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني /٥٩-٦٨.

(١٣٥) المقرب: ١/٤٥.

(١٣٦) شرح قطر الندى وبل الصدى /١٢.

(١٣٧) التعليقة: ١/١٢٠-١٢١.

(١٣٨) المقرب: ١/٤٥.

(١٣٩) التعليقة: ١/١١٤.

(١٤٠) م.ن:١/١١٤.

(١٤١) المقرب: ١/١٠٢.

(١٤٢) التعليقة: ١/٤٢٢.

(١٤٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٠٤.

(١٤٤) المقرب: ١/٧٩.

(١٤٥) التعليقة: ١/٢٦٩.

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د.طارق الجنابي، ط١، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، ط١، مطبعة النهضة، بغداد، ١٣٨٥-١٩٦٦م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى النماس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨ هـ-١٧٨٩م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ط٢، مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

٥- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ط١، دار الشرق، حلب، ١٩٧٩م.

٦- أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ابن الطباخ، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٢٥م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٨- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨م.

٩- البرهان في علوم القران، بدر الدين بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، بيروت.

١١- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تعريب: د. عبد الحليم النجار، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨.

١٢- التعليقة، بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، تحقيق: خيري عبد الراضي عبد اللطيف، ط١، دار الزمان، المدينة المنورة، ٢٠٠٥م.

١٣- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، طهران.

١٤- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، أحمد أحمد بدوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

١٥- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بيروت، ١٩٥٧م.

١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: احمد محمد الخراط، ط٣، دار العلم، دمشق، ٢٠٠٢م.

١٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، ط٢، دار الميسرة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٨- شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق.

١٩- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٢٠- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.

٢١- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. زكي فهمي

الالوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

٢٢- شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبدالله بن هشام (٧١٦هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢٤- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي (ت٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٥- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، جمال الدين عبدالله بن هشام (٧١٦هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة بغداد،١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٦- طبقات الشافعية، عبدالرحيم بن حسن الأسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩١هـ.

٢٧- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة الأسدي، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف.

٢٨- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط١٠، دار القلم، دمشق، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢٩- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٠- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين بن محمد بن الجزري (ت٨٣٨هـ)، تحقيق: برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر.

٣١- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، صلاح الدين خليل الصفدي (ت٦٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٣٢- فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيق: د. احسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

٣٣- كتاب سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.

٣٤- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت١٠٦٨هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.

٣٥- المدرسة النحوية في مصر والشام، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٦- مرآة الجنان، اليافعي، ط٢، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٣٧- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق، علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٣٨- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين، دار الرسالة، بغداد.

٣٩- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٤٠- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤١- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٢- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد.١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤٣- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، ط٢، دار الكتاب الثقافي، الاردن، ٢٠٠٦م.

٤٤- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، احمد بن محمد المقوي التلمساني، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، الكويت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٦- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي (ت٦٧٤هـ)، تحقيق: هلموت رتير، ط٢، فرانزاشتايو، ١٩٦١.

- الدوريات

٤٧- طرق التعبير عن المعاني النحوية والصرفية، د. آمنة بنت مالك، مجلة الآداب، جامعة قسطنطينة، العدد الثالث، ١٩٩٦م.

ABSTRACT

The research, within all its axes, attempts to find the grammatical role of Ibn Al-Nahhas and his contribution to enrich the grammatical study as he is considered one of Arab scholars and Imams in the 7th century A.D. Despite the extensive studies of this scholar in the various grammatical references, this scholar has not studied by the researchers and learners. So, the study is a serious attempt to study the aspects of his thoughts via studying his book (Al-Ta'leeqa) as well as his many and various views within the books of other grammarians.